

اثر الالتزام بأطر الحوكمة على المؤسسات الغير ربحية في المملكة العربية السعودية
" دراسة أثر إلتزام الجمعيات الاهلية بالحوكمة "

إعداد الطلاب/ فهد الخريجي – وائل حمود – محمد الحسين

إشراف/

العام الدراسي:

٢٠٢٣

الاطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: فرضيات الدراسة

سادساً: الدراسات السابقة

سابعاً: حدود الدراسة

ثامناً: منهجية الدراسة

تاسعاً: متغيرات الدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة

تتزايد أهمية الحوكمة في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، حيث تعتبر الهياكل الحكومية والمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. وتعد الحوكمة الفعالة والمستدامة أحد أسس نجاح هذه المؤسسات وتحقيق أهدافها المجتمعية.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم أثر الالتزام بأطر الحوكمة في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية. ويعني الالتزام بأطر الحوكمة اعتماد المؤسسات على مبادئ وممارسات الحوكمة الجيدة في تنظيمها وإدارتها، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات وتعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز مشاركة الأطراف المعنية.

تتبع أهمية هذه الدراسة من أن القطاع غير الربحي يشهد تحديات كبيرة في المملكة العربية السعودية، مثل توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات في البيئة التشريعية والتنظيمية كما ركزت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على تطوير القطاع غير الربحي، ليكون أحد الأعمدة الأساسية للتنمية، نظراً لإرتباطه الوثيق بالكثير من الأنشطة، وأهميته على الصعيد الاجتماعي والتنموي والاقتصادي، ومخرجاته الداعمة للقطاعين الحكومي والخاص. ويعتبر الالتزام بأطر الحوكمة أداة فعالة للتعامل مع هذه التحديات وتعزيز قدرة المؤسسات غير الربحية على تحقيق أهدافها وتلبية احتياجات المجتمع.

سيتم في هذه الدراسة تحليل أثر الالتزام بأطر الحوكمة في المؤسسات غير الربحية على عدة جوانب. ستتم دراسة تأثير الحوكمة على أداء المؤسسات من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية و على مستوى الشفافية والمساءلة وقدرة المؤسسات على التفاعل مع الأطراف المعنية وبناء الثقة مع الأطراف ذوي العلاقة.

سيتم في هذه الدراسة استخدام منهجية بحثية شاملة تشمل مراجعة الأدبيات المتاحة والبيانات المالية والاستبيانات مع المعنيين. ومن المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز فهمنا لأهمية الحوكمة في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية وتقديم توصيات ومقترحات لتعزيز الحوكمة في هذا القطاع. كما ستساهم الدراسة في تعزيز الوعي بأهمية تطوير إطار تشريعي وتنظيمي قوي لتعزيز الحوكمة في المملكة العربية السعودية.

من المتوقع أن توفر هذه الدراسة فهماً أعمق لتأثير الحوكمة على القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، وتساهم في تعزيز الجهود المبذولة لتحسين الأداء والشفافية والمساءلة في هذا القطاع. ستكون النتائج والتوصيات المستندة إلى هذه الدراسة مفيدة للمؤسسات غير الربحية والمانحين والجهات التشريعية والتنظيمية في السعودية لتحسين إطار الحوكمة وتعزيز الثقة والاستدامة في هذا القطاع المهم.

من المتوقع أن تكون النتائج والتوصيات الناتجة عن هذه الدراسة ذات قيمة كبيرة للمملكة العربية السعودية في سعيها لتعزيز الحوكمة وتحسين الأداء في القطاع غير الربحي.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تعتبر المنظمات غير الربحية شريكاً أساسياً وفاعلاً جنباً إلى جنب مع الدولة للقيام بواجبات التنمية وتحقيقاً إلى الاستدامة، من أجل ذلك تحرص الجهات ذات الصلة بالعمل الخيري على تذليل العقبات أمام هذه المنظمات لتحقيق

أهدافها المنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة للدول. لذلك تعتمد الحكومات وتهتم كثيراً بتحسين أحوال مجتمعاتها المحلية والنهوض بها من خلال برامج أولت الكثير من المنظمات الدولية اهتماماً كبيراً بالتنمية المستدامة للمنظمات غير الربحية مثل اليونيسكو، اليونيسيف، منظمة العمل الدولية، إلخ

وقد بلغ حجم الجمعيات الأهلية (5473) جمعية موزعة على مناطق المملكة

وقد توزعت برامج هذه الجمعيات أو المنظمات على عدة مجالات، مثل: التعليم، والإسكان، والصحة، والتدريب، والدراسات والبحوث، والمؤتمرات والندوات مما يجعل هذا القطاع رافداً مهماً مع القطاع الحكومي لتحقيق التنمية المستدامة. وقد بلغت اعتمادات الميزانية في المملكة العربية السعودية لقطاعات التنمية خلال سنوات خطة التنمية الثامنة ٩,٨٦٣ بليون ريال بزيادة تقدر بنحو ٧٨% عن اعتمادات خطة التنمية السابعة (التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣٧-١٤٣٨هـ)، إلا أن إسهام هذا القطاع في المملكة العربية السعودية لا يتجاوز أكثر من ٠,٠٣% من الناتج المحلي حيث يعد هذا الإسهام متواضع مع إجمالي ما ينفقه الأفراد والشركات في الدولة لعدم وجود أطر واضحة وشفافة لما تضطلع بها تلك المؤسسات وما تقدم من برامج.

ويدل ذلك على أهمية وضرورة تضافر الجهود التي تبذل لوضع إستراتيجية تسهم في تحقيق أفضل استثمار ممكن للموارد المحلية المتاحة وتعزيز مبدأ الحوكمة والشفافية، لمواجهة التحديات التي يفرضها التسارع في النمو المجتمعي، مع أهمية وجود رؤية وإستراتيجية واضحة المعالم تعمل في إطارها الجهود الأهلية والتطوعية لتقديم برامجها، نظراً إلى وجود معوقات تتعلق بالجوانب التنظيمية والتمويلية في المنظمة الغير ربحية، وعدم تفهم العاملين طبيعة حاجات العملاء، وعدم مواكبة القوانين الخاصة بالجمعيات لظروف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولذلك كان لا بد من زيادة اهتمام الجمعيات الخيرية بمناقشة مشكلاتها الداخلية، والإسهام في حلها بكل وضوح وشفافية وحوكمة فاعلة. ومما سبق يمكننا تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: " ما أثر الالتزام والامتثال بأطر الحوكمة على المؤسسات الغير ربحية وذلك في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

١. التعرف على أثر الالتزام بأطر الحوكمة: يهدف البحث إلى فهم تأثير الالتزام بأطر الحوكمة على الجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية. يتم التركيز بشكل خاص على الأنظمة والأطر والآليات التي تنظم العلاقة بين أصحاب العلاقة في الجمعيات الأهلية.

٢. تقديم تحليل شامل: تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لأثر الحوكمة على عدة جوانب من عمل الجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية. هذه الجوانب تشمل تحقيق الأهداف المؤسسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وزيادة القدرة على التفاعل مع الأطراف المعنية وبناء الثقة.

توفير توصيات ومقترحات: تُعتبر واحدة من أهم أهداف هذا البحث المتوقع هو تقديم توصيات ومقترحات مستندة إلى نتائج الدراسة. ستشمل هذه التوصيات توجيهات عملية واقتراحات تنفيذية تهدف إلى تعزيز الحوكمة في القطاع الأهلي في المملكة العربية السعودية.

زيادة الوعي: تسعى الدراسة أيضاً إلى زيادة الوعي بأهمية تطوير إطار تشريعي وتنظيمي قوي لتعزيز الحوكمة في القطاع الأهلي في المملكة العربية السعودية. ستساهم الدراسة في نقل هذه الأهمية إلى الجهات المعنية والمجتمع المدني وستشجع على تطبيق التوصيات والإصلاحات في هذا السياق.

رابعاً: أهمية الدراسة

يعتبر القطاع غير الربح مكوناً أساسياً لتنمية المجتمع في المملكة العربية السعودية. وفي سياق رؤية المملكة ٢٠٣٠، تأخذ هذه الدراسة دوراً مهماً في تحقيق هدف زيادة مساهمة القطاع الأهلي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥% بحلول عام ٢٠٣٠ وزيادة عدد المتطوعين إلى مليون متطوع.

تحظى القضايا المتعلقة بالحوكمة وتصنيف المنظمات غير الربحية بأهمية كبيرة، حيث تم إطلاق نظام تصنيف وتقييم للقطاع غير الربحي بهدف ضمان التزام الجمعيات الأهلية بالأنظمة واللوائح المعمول بها.

بناءً على هذا الخلفية، تسعى هذه الدراسة إلى فهم أثر الالتزام بأطر الحوكمة على الجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية. يهدف البحث إلى تحليل كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة والأنظمة ذات الصلة على عمل هذه المنظمات وكيف تؤثر هذه الالتزامات على أدائها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

بالإضافة إلى ذلك، ستقدم الدراسة توصيات ومقترحات لتعزيز الحوكمة في القطاع الأهلي، وبالتالي تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق التنمية المستدامة. تكون النتائج والتوصيات مستندة إلى البيانات والمعلومات التي تم جمعها في البحث، مما يعزز دور القطاع غير الربحي كجزء أساسي من تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

خامساً: فرضيات الدراسة

هذا البحث يمكن أن يقدم عدة فرضيات لاختبارها وتحليلها. هنا بعض الفرضيات المحتملة التي يمكن أن تدرس في هذا السياق:

- ١- يمكن أن تكون الجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية أكثر فعالية في تحقيق أهدافها المؤسسية عند الالتزام الكامل بأطر الحوكمة.
- ٢- يمكن أن يكون للالتزام بأطر الحوكمة تأثير إيجابي على مستوى الشفافية والمساءلة في الجمعيات الأهلية، مما يزيد من قدرتها على بناء الثقة مع الأطراف المعنية.
- ٣- يمكن أن يسهم الالتزام بأطر الحوكمة في تعزيز قدرة الجمعيات الأهلية على التفاعل مع الأطراف المعنية والمساهمة في تنمية المجتمع.
- ٤- يمكن أن تكون القوانين والأنظمة المتعلقة بالحوكمة في المملكة العربية السعودية عاملاً رئيسياً في تحقيق تحسينات في أداء الجمعيات الأهلية وزيادة مساهمتها في التنمية المستدامة.

تعكس هذه الفرضيات التفاوتات المحتملة في الأثر المتوقع للالتزام بأطر الحوكمة على الجمعيات الأهلية وتأثير ذلك على أدائها وعلاقتها مع الأطراف المعنية. ستقوم الدراسة بفحص هذه الفرضيات من خلال تحليل البيانات والمعلومات المجمعة وبالتالي تقديم نتائج وتوصيات قائمة على الأدلة.

سادساً: الدراسات السابقة

تعرض هذه الدراسة بعض الدراسات السابقة، حيث عرضت تنازلياً، وجاءت لافتره الزمنية بين عام ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١

- حوكمة القطاع غير الربحي في التنمية الاجتماعية ، جميلة الخالدي ، جامعة الامام عبدالرحمن بن فيصل ٢٠٢١
- دراسة الغامدي ٢٠١٩
- دراسة أبي نازل

سابعاً: حدود الدراسة

الحدود المكانية

تقتصر الحدود المكانية للدراسة الحالية على الجمعيات الاهلية بمدن الرياض، بريدة وعنيزة.

الحدود البشرية

تكونت الحدود البشرية من القيادات المحلة العاملة في القطاع غير الربحي والمتمثلة في أعضاء مجالس الإدارة، وأعضاء اللجان التنفيذية في الجمعيات التي أجريت فيها الدراسة الميدانية.

الحدود الزمنية

تتمثل في المدة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة البحثية، وهي بداية الربع الرابع من عام ٢٠٢٣.

ثامناً: منهجية الدراسة

تُعتمد هذه الدراسة البحثية على نمط الدراسة الوصفية التحليلية، والذي يتضمن إجراء تحليل دقيق للبيانات والمعلومات المتاحة، مع تقديم تفسيرات شاملة لهذه البيانات بهدف استخلاص حقائق جديدة وتعميمات ذات قيمة تسهم في إثراء المعرفة البشرية.

في سياق جمع البيانات الميدانية، تُعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة. سيتم اختيار حالات محددة في المملكة العربية السعودية بهدف فهم تأثير الالتزام بأطر الحوكمة على الجمعيات الأهلية. ستشمل أساليب جمع البيانات المقابلات واستبيانات الجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى استعراض الوثائق والبيانات المالية.

من المتوقع أن يمكن لمنهج دراسة الحالة تسليط الضوء على الجوانب الواقعية للجمعيات الأهلية، وفهم التفاعل بين العوامل والمتغيرات التي تؤثر في أدائها والالتزام بأطر الحوكمة. سَتُحلل البيانات المُجمعة باستخدام أساليب إحصائية وتفسيرية لاستخلاص استنتاجات وتوصيات شديدة الصلة.

تهدف هذه المنهجية إلى تحقيق أهداف الدراسة بشكل دقيق وشامل، وفهم الأثر الكامل للالتزام بأطر الحوكمة في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية.

تاسعاً: متغيرات الدراسة

١- الالتزام بأطر الحوكمة: هذا المتغير يعكس درجة الالتزام والتتفيذ لمبادئ وممارسات الحوكمة في الجمعيات الأهلية.

٢- أداء الجمعيات الأهلية: يقيم هذا المتغير كيفية تحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها المؤسسية وقدرتها على تقديم الخدمات والبرامج للمجتمع.

٣- الشفافية: يتعلق هذا المتغير بمدى شفافية الجمعيات الأهلية في إفصاحها عن أنشطتها وإنفاقها ومعلوماتها المالية.

٤- المساءلة: يقيم هذا المتغير مدى قدرة الجمعيات الأهلية على المساءلة والتقديم من قبل الجهات المختلفة مثل أعضاء الجمعية والمانحين.

٥- التفاعل مع الأطراف المعنية: يستند هذا المتغير إلى قدرة الجمعيات الأهلية على التفاعل مع الأطراف المعنية مثل المجتمع المحلي والجهات الحكومية والمانحين.

٦- الثقة في القطاع الغير ربحي: يمثل هذا المتغير مدى الثقة التي تتمتع به الجمعيات الأهلية لدى الجمهور والجهات المعنية.

٧- البيئة القانونية والتنظيمية: يركز هذا المتغير على البيئة القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل الجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية.

٨- المؤشرات المالية: يشمل هذا المتغير معلومات مالية مثل ميزانيات الجمعيات الأهلية ومصادر تمويلها.

هذه المتغيرات ستساعد في تحليل الأثر والتفاعل بين الحوكمة وأداء الجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية وتقديم رؤى قيمة للبحث العلمي.

Midocean University

College of Management

Department of.....

Title in English

Prepared by:

Supervised by:

Year:2023